أكسبرت سي بي إيه الاستشارات الضريبية

استشارات ضريبية - مراجعة - امساك حسابات - تأسيس شركات

استشارات التطوير المالى والادارى - برامج سيستم ERP

EXPERT CPA

• الاسم التجاري / أكسبرت سي بي إيه الاستشارات الضريبية

• الشكل القانوني : شركة الشخص الواحد ذ م م

• العنوان: مبنى, بنك أبوظبي الأول ش.م.ع, غرب ٧_, ١ الحصن, ابو ظبي -الإمارات العربيه المتحدة

• تاريخ التأسيس : ٢٠١٩/٠٦/٢٥

• نشاط الشركة : الاستشارات الضريبية - امساك حسابات - مراجعة استشارات تطوير المالى والادارى - برامج سيستمERP - تأسيس شركات

• رقم الرخصة : CN- 2672150

• وكالة ضريبة رقم : Tax Agent RN :30004469

الادارة والملكية

رئيس مجلس الادارة : أشرف عبد المنعم عبد الواحد حجر

شريك تنفيذى : مصطفى محمد حسنى

مدير عام الشركة : وليد على محمد رشاد على

جمعنا كل عوامل النمو وتحقيق الأهداف تحت مظلة واحدة

تحقيق الربح وتكامل القيم هي طريقة إدارتنا للأعمال

نحن المنفردين بالأساليب المبتكرة والخبرات لإطلاق العنان

لنمو الأعمال وتحقيق الخطط المالية حيث نقدم حزمة من

الأدوات التشخيصية في مجال التدقيق المالي و إداره الأعمال

والتسويق وخدمات إدارة الموارد المالية والبشرية والتدريب

والحلول الفنية وتطوير وتشغيل برامج الحلول المتكاملة

للأعمال «ERP» لتحقيق مزيدًا من الأرباح والاستقرار الإداري

فهرس المحتويات

رؤيتنا ـ رسالتنا
كلمة رئيس مجلس الإدارة "أشرف حجر ـــ من نحن
خدمات الشركة
خدمات المراجعة الخارجية والتدقيق
خدمات التخطيط الضريبي والاستشارات الضريبية
خدمات التخطيط القانوني وأعمال التأسيس
خدمات تطوير وتشغيل برامج الحلول المتكالمة للأعمال
التعريف بمجلس الإدارة والشركاء التنفيذين

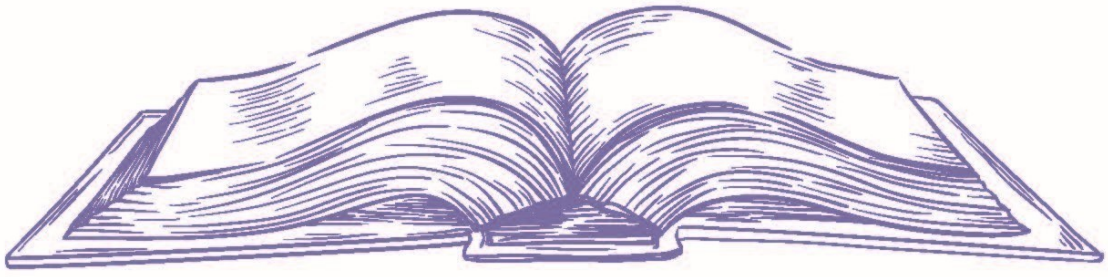

رؤيتنا

تطمح مؤسسة ECPA أن تكون البديل الأول للاستشارات المالية في الإمارات والوطن العربي بتقديم خدمات متكاملة ومتطورة وسريعة وبتكلفة مناسبة من خلال فريق عمل مؤهل ونظم عمل متطورة ووفقاً للمعايير المهنية والأخلاقية

رسالتنا

هي تأكيد الإلتزام بقواعد المحاسبة القانونية وأدابها وتعزيز دور المحاسب القانوني وحياديته واستقلاليته والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة والمساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم المستمر ولزيادة كفاءة وفاعلية الرقابة على المنشآت محل المراجعة

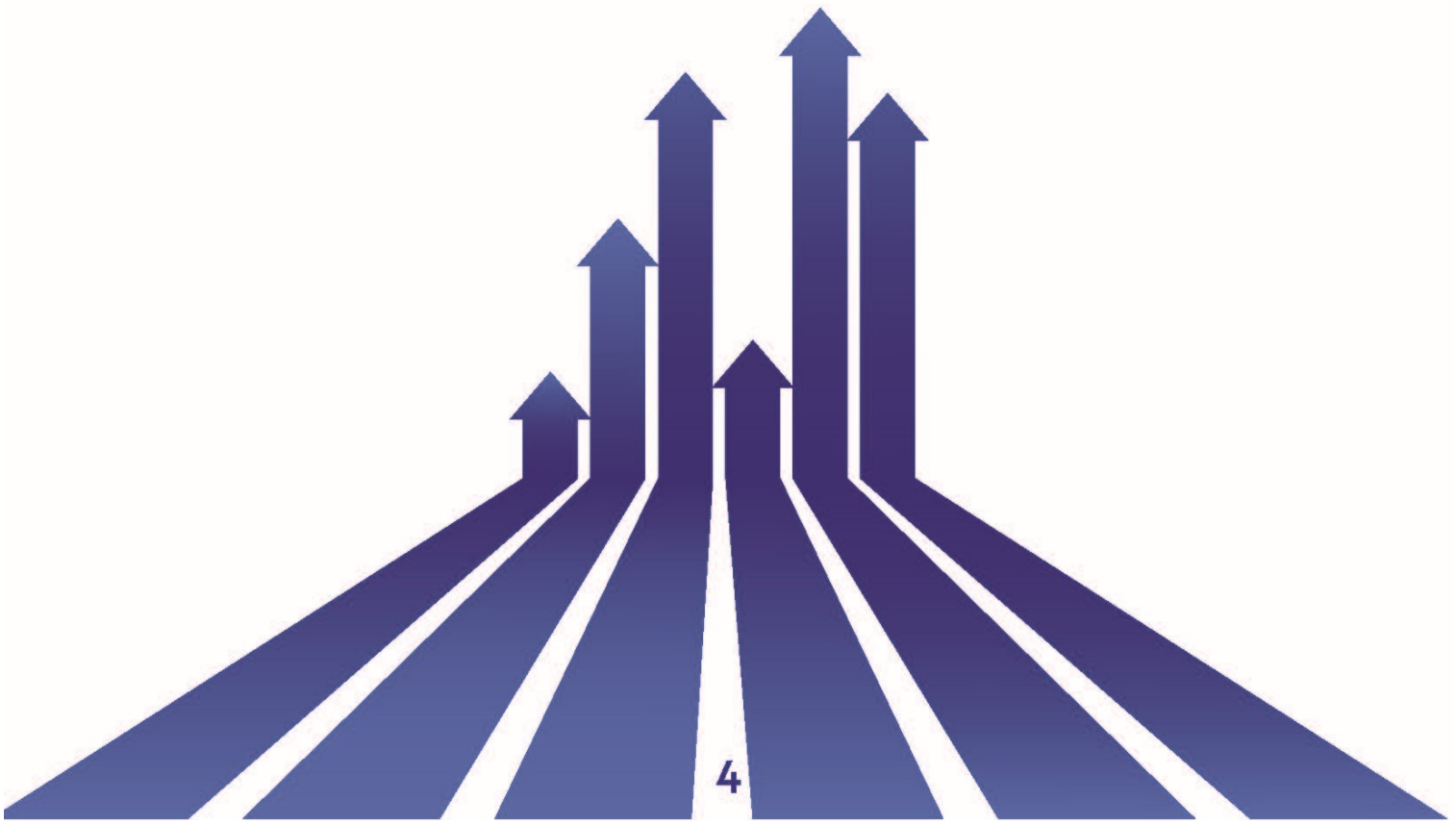

كلمة رئيس مجلس الإدارة "أشرف حجر"

في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية من حيث الاعتماد على أجيال مختلفة من التكنولوجيا والسباق الحميم في الابتكار للحصول علي أكبر الحصص التسويقية والحفاظ علي مستويات الربح والأداء وأن خدمات الرقابة المالية قد تغير مفهومها من مجرد المراجعة وتأكيد صحة التقارير المالية ونتائج الأعمال إلى فن التحكم والحفاظ علي الأداء فقد أصبح التحول الرقمي للأعمال على المحور التشغيلى والإدارى والمالى فى القطاع المتوسط والكبير من أولويات أى متخذ للقرار للحفاظ على سلامة آنظمة الرقابة الداخلية والمسئولة عن الحفاظ على أصول المنشأة بحيث تصدر القرارات فى الوقت السليم وبالدقة المطلوبة و في نفس الوقت التمتع بالوفورات الضريبية الممنوحة بموجب قوانين الدولة

من نحن

بدأت اكسبرت سى بى أيه سنة ٢٠١٩ وهي شركة اماراتية تتكون من شركاء محاسبون ومراجعين خبراتهم تتجاوز الـــ عشرون عاما فى دنيا الأعمال من المتخصصيين في مجال المحاسبة والمراجعة والاستشارات الضريبية وتأسيس الشركات يساعدهم أكثر من خمسه وعشرون زميل محاسبون ومراجعون ومهندسون في نظم المعلومات لتقديم أحدث التقنيات التي تساعدك على تحقيق المستهدفات المالية والفنية بأقل تغيرات في الأنظمة للحصول على الكفاءات التي تمكنك من بناء بيئة عمل صحية تضمن لك الاستقرار والوصول لمعدلات النمو المستهدفة ، كما أننا نقدم لك استشارات مالية وحلول مبتكرة لتخطي حالات الركود أو عدم تحقيق المستهدفات البيعية أو التسويقية بالإضافة إلى خدمات تخطيط الموارد المالية لتحقيق أحسن معدل استفادة لجميع الأطراف كما نقدم التحكيم الفني للشركات الخاصة وذلك بتطبيق الخطط لتلافي أي تعثر في تحقيق المستهدفات بالإضافة لإدارة التحول الرقمى وفق أحدث المعايير العالمية فى وقت محدود لإعادة هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية بما يتلائم مع التحول الرقمي ويضمن الحفاظ على أصول و ممتلكات المنشاة .

خدمات
الشركة
خدمات
المراجعة
الخارجية
والتدقيق
خدمات
التخطيط
والإستشارات
الضريبية
خدمات
الإستشارات
للقانون التجاري
وأعمال
التأسيس
خدمات
تطوير وتشغيل
برامج الحلول
المتكاملة
للأعمال
خدمات
الإستشارات
المرتبطة بتقييم
الشركات وطرحها
في البورصة

خدمات المراجعة الخارجية و التدقيق

سوف يهتم مراجعينا بإبداء الرأي المهني على القوائم المالية (تأكيد إيجابي) فيما اذا كانت البيانات المالية معروضة بصورة عادلة وفق معايير المحاسبة المعتمدة من الدولة ، وفي سبيل تكوين هذا الرأي ينفذ المراجع إجراءات معينة بدءا من اتخاذ قرار بقبول عملية المراجعة من عدمه ثم تخطيط عملية المراجعة (حالة القبول) ثم تنفيذ هذه الخطة من خلال مجموعة من الإختبارات المهنية والتأكيدات وتقييم نتائجها، ثم اصدار تقرير سواء كان للإدارة أو للمساهمين برأيه في القوائم المالية وحول مدى قدرة أنظمة الرقابة المطبقة من الحيلولة دون تسرب أصول المنشأة

إن قبول عملية المراجعة دائما ما يرتبط بسلامة وقوة أنظمة المراجعة الداخلية المطبقة ، إن القيام بأعمال المراجعة اعتمادا على أنظمة لم تؤسس على مهنة المحاسبة سوف يقود إلى نتائج مضللة، نحن لا نقبل مراجعة أنظمة غير معدة وفق أنظمة محاسبية ووفق المعايير المستقرة المعمول بها في الدولة.

لن يكتفى مراجعينا بهذا الدور التقليدي بل سيكونوا رواد لعملية التطوير والتخطيط المبني على سلامة البيانات التاريخية ، للوصول إلى خطط مستقبلية يمكن الاعتماد عليها

إن منهجيتنا في إدارة عملية المراجعة سوف تختلف على حسب النشاط ، إن تفهمنا العميق للأنشطة يساعدنا بقوة في القيام بعملية المراجعة على أكمل وجه.

وندير أعمال المراجعة الخارجية من خلال أربعة محاور :-

١ - محور التحقق من تفهم النشاط وسلامة أنظمة الرقابة المطبقة

وتعتمد نجاح عملية المراجعة بدرجة جوهرية على خبرات المراجع السابقة سواء كانت في نفس المنشأة أو منشآت مماثلة ، مثل هذا البعد يمنح المراجع قدرًا من التفهم المبدئي للنشاط وتفاصيله قد تبدو الأنشطة متماثلة للوهلة الأولى لكن الحقيقة أنه مع الدراسة العميقة لكل نشاط ستبدو هناك أمور جوهرية لا يمكن اغفالها أثناء المراجعة كما لو كان هناك أعراف في المهنة في القياس والاستلام والصرف ، إن عدم ادراك المراجع لمثل هذه التفاصيل العميقة سوف يقود العاملين بالمنشأة للسيطرة على رأية لذلك نحن لا نستعين في عملية المراجعة بأشخاص ذوي ملاءة مهنية محدودة ولكن نلجأ دائما لأشخاص يتمتعون بقدر وافر من الخبرة في النشاط تحديدًا وفي أعمال المراجعةعمومًا.

يأتي على نفس الأهمية قياس سلامة أنظمة الرقابة المطبقة بالمنشأة ، سيستشعر "شريك المراجعة" مع الزيارة الأولى للمنشأة حجم الأنظمة الرقابية المطبقة وكفائتها ، سيستشعر ذلك من أشياء بسيطة ستظهر أمامه أثناء الزيارة كاتصال أفراد تنفيذيين في المنشأة برئيس مجلس الإدارة مباشرة دونما مديريهم أو ازدحام مكتب رئيس مجلس الإدارة بقدر من المستندات المطلوب اعتمادها وخاصة تلك المرتبطة بأمور تشغيلية ، وغير ذلك من الأمور التي قد تبدو عادية جدًا إلا أنها تمثل لمراجع الحسابات نقاط تغيير في قبول مهمة المراجعة من عدمه .

٢- محور ميكنة أعمال المراجعة

نبتعد تمامًا عن الأحكام الشخصية للقائم بعملية المراجعة ونلجأ لاستخدام "برنامج كابيتال لإدارة أعمال المراجعة والخارجية" حيث يساعدنا البرنامج بقوة في بلورة خبرات مراجعينا القدامى في نماذج ثابتة يتم تغذية البرنامج بها وبحيث يقوم مراجعونا الأحدث بملئ هذه النماذج أثناء تواجدهم لدى العميل ، فيقوم عندها البرنامج وفق معادلات رياضية باستبدال الحكم الشخصي للمراجع بحكم ممنهج وفق معطيات تم تغذية النظام بها ومن ثم تظل جزئية شائكة كتحديد العينات حتى للسيستم دونما تدخل بشري في مراجعينا وهو ما يقود إلى استقلالية عملية المراجعة عن أي مؤثرات خارجية سواء كانت هذه المؤثرات منشأها المنشأة نفسها أو العاملين فيها .

٣- الاستعانة بإدارة مراجعة نظم المعلومات

معظم الأنظمة المالية والادارية المطبقة الآن هي أنظمة الكترونية ، لدينا إدارة متخصصة في علم مراجعة الأنظمة المعلوماتية المطبقة ، قد يبدو أمام مراجعينا كل شيء براق ويعمل بشكل جيد أثناء المراجعة ولكن لا أحد يعلم ما الذي يحدث في كواليس النظام المعلوماتي المحاط بقدر من التأمين ضد أي طرف خارجي ، سوف نكون مهتمين بدراسة هذا النظام والصلاحيات المسجلة عليه والأشخاص المعنيين بالدخول له قبل التعويل على دقة وصحة البيانات التي تصدر عنه.

٤- محورعرض نتائج أعمال المراجعة

قد يبدو هذا المحور تقليديًا ، ولكن الحقيقة أن التطبيق العملي في الحياة يقود المراجعين إلى التنازل عن محور العرض والاكتفاء باعداد تقرير المراجعة أو خطاب الإدارة وتسليمه للأطراف المعنية في المنشأة ، إلا أننا نتمسك بعرض تقريرنا على المساهمين أو المهتمين بذلك كل ربع سنة وجهًا لوجه ، يحتاج رجال الأعمال دائمًا أن يسمعوا رأي مراجعي حساباتهم في أشياء عديدة مثل أداء المنشأة أو تحسن أنظمة الرقابة أو انخفاض معدلات دوران العمالة لديهم أو تحسن ولاء عملائهم لهم ، مثل هذه النقاط ليس شرطًا أن تكون مكتوبة في تقارير لكن يحتاج متخذ القرار أن يطمئن عليها من طرف خارجي محايد ، قد يصله من أطراف داخل المنشأة ولكن لا يتمتعون بالحيادية والاستقلالية التي يتمتع بها مراقب الحسابات.

لن يكتفى مراجعينا بهذا الدور التقليدي بل سيكونوا رواد لعملية التطوير والتخطيط المبني على سلامة البيانات التاريخية ، للوصول إلى خطط مستقبلية يمكن الاعتماد عليها

إن منهجيتنا في إدارة عملية المراجعة سوف تختلف على حسب النشاط ، إن تفهمنا العميق للأنشطة يساعدنا بقوة في القيام بعملية المراجعة على أكمل وجه

(أوقف تسرب أصول المنشأة)

أسرار تميزنا فى أعمال المراجعة :

أولًا: التزامنا بأصول المهنة ومعاييرها

إن من أولوليات عمل المراجع الخارجى هو تفهم نشاط المنشأة بعمق شديد من خلال دراسة أنظمة الرقابة الداخلية والدورات المستندية المطبقة على المحورين التشغيلى والادارى وليس المالى فقط .

ثانيًا: معايير قبول عملية المراجعة

دور المراجع الخارجى يعمل بالتوازى مع الإدارة المالية على أساس ربع سنوى حتى يتمكن من مراقبة الأعمال بشكل دورى واتاحة الفرصة للإدارة لعلاج اى مشكلات أولا بأول وليس فى نهاية العام .

ثالثا: دورنا كمراجعين يتجاوز الإطار النمطي لتدقيق البيانات التاريخية

التركيز على الاجتماع مع الإدارة العليا دوريًا وتداول نتائج أعمال المراجعة ومناقشتها وتوضيحها وعرض اقتراحات معالجة هذه النتائج.

رابعا: سرعة اتخاذ القرار

مساعدة الادارة فى سرعة اتخاذ القرار من خلال سرعة عرض القوائم المالية المدققة الربع سنوية فى الوقت المناسب

خدمات التخطيط الضريبي و الإستشارات الضريبية

• إن إدارة العملية الضريبية من منظور يتلائم مع المرحلة الزمنية التى يمر بها الإقتصاد من خلال المواكبة التكنولوجية مع منظومة الضرائب العالمية – والمفروضة من مجموعة دول العشرين OECD .. والتى تفرض نظاما ضريبيًا عالميًا يفرض على المنشأة :

١- ميكنة اثبات الأحداث اليومية من اصدار للفواتير الضريبية وخلافه وفق أساليب تكنولوجية متغيرة.

٢- تقليص الأحداث النقدية وتحويلها لأحداث بنكية.

٣- التعامل مع المنشأة بكل شركاتها الشقيقة والتابعة وذات العلاقة في أي مكان في العالم على أنها كيان ضريبي واحد.

• التخطيط الضريبي عملية منظمة تتم بالتوازي مع النشاط اليومي للمنشأة للاستفادة من الوفورات القانونية الممنوحة للمستثمرين من خلال تطبيق صحيح القانون و تعليماته المكملة ، سوف نقوم بادارة عملية التخطيط الضريبي من خلال ثلاثة محاور :-

١ - محور ميكنة الأعمال الضريبية

نعني بميكنة الأعمال الضريبية وضع كل المتطلبات الضريبية على نظام ال ERP الخاص بالمنشأة و ربطه بنظام الدولة بحيث يتم ذلك بأيدي خبرائنا و في ضوء دراسة وخبرة لمعاجة الأحداث الضريبية اليومية من :-

٢- محور رقابة سلامة أعمال التشغيل الضريبية اليومية

سوف تكون المرحلة التالية لخلق النظام الضريبي السابق الاشارة اليه ، متابعة سلامة التنفيذ ودقة النتائج على أساس فتري زمني لا يتجاوز الشهر الواحد , سوف يتم ذلك أوتوماتيكيًا في نهاية كل شـــهر مع اعداد اقرار القيمة المضافة الشهري ، إن اقرار القيمة المضافة الشهري هو حجر الأساس في النظام الضريبي .

سوف نكون مهتمين أيضًا بإعداد إقرار ضريبة كسب العمل على أساس ربع سنوى ومطابقته مع الســـدادات البنكية وفق قانون الدفع غير النقدي ١٨ لســـنة ٢٠١٩ و الاطمئنان على ســـلامة النظام الضريبي خاصة في الأنشطة كثيفة العمالة .

ســـوف نكون مهتمين أيضا باقرار ضريبة الخصم و التحصيل الربع السنوي و الذي سوف يتولد آليا من خلال النظام و التحقق من أن كل المبالغ التي ظهرت به تم خصمها من الموردين فعلا و تم تسليم اشعار لهم بذلك .

٣- محور سرعة الإستجابة لمتطلبات الإدارة الضريبية

سيتبع دائما التشغيل اليومي متطلبات للإدارة الضريبية ، سوف يكون سرعة الرد على هذه المتطلبات مؤشر لمد جسور الثقة بين الجهات الضريبية والشركة ، إن تأخير الرد على الإدارة الضريبية يتسبب في تراكم الشكوك حول مدى مصداقية واعتمادية النظام الضريبي المطبق في المنشأة ، لذا فإن وضع نظام يكفل الرد السريع بالشكل الصحيح سوف يقود إلى الاستفادة من الثقة التي ستوليها الجهات الضريبية إلى المنشأة

أسرار تميزنا فى أعمال الضرائب :

01

القيام بأعمال الفحص الضريبى بمختلف فروعه (ض . عامة ، ض كسب عمل ، ض قيمة مضافة ، ض دمغة ، ض خصم وتحصيل) ومتابعة الملف الضريبى والأعمال والمهام اللاحقة لعملية الفحص واستلام ومتابعة نماذج الربط الضريبى والرد عليها بشكل سريع لعدم الإخلال بالمهلة الزمنية المنصوص عليها بالقانون

02

سرعة إعداد الأقرارات الضريبية وتسليمها فى المواعيد القانونية للمأمورية

03

المتابعة الحثيثة للتعديلات على القوانين الضريبية...وحضور الدورات التدريبية وورش العمل للتعرف على تفاصيل التعديلات الضريبية وكيفية التطبيق والأستفادة من أى اعفاءات ضريبية متاحة

خدمات التخطيط القانوني و أعمال التأسيس

تتم خدمات التخطيط القانوني من لحظة ميلاد المنشأة على ثلاثة محاور :-

١-تخطيط الإعتبارات القانونية التي ترسم أسس قانونية مستقرة للمنشأة أثناء حياتها

ونعني بذلك :ـــــــــــ

١ الاختيار السليم للكيان القانوني المناسب

٢ الاختيار السليم للنشاط المناسب

٣ ضبط الصلاحيات و حقوق التوقيع والإدارة

٤ وضع ضوابط الحفاظ على حقوق الملكية من خلال ضوابط الإجتماعات والإبلاغ عنها ومنهجية صحة الاجتماع وصحة نصاب اتخاذ القرار وأماكن الإنعقاد و خلافه

٥ الترسيم العادل لنسب الربح ومقابل الإدارة و خلافه

من خلال الإدارة القانونية لدينا سنتمكن من ترسيم كيان قانوني مستقر ينعكس على أداء المنشأة فيما يلي :-

١ استقرار العلاقات بين الشركاء نتيجة الشعور بالعدالة والشفافية داخل الكيان ، فضلا عن تنسيب الحقوق لأصحابها من خلال عدم مساواة من يقدم المال والعمل ومن يقدم المال فقط ، إن صياغة هذه العلاقة من أول لحظة يحمي المنشأة من أزمات مستقبلية ضخمة

٢ استقرار العلاقات بين المنشأة والأطراف الخارجية من عملاء وموردين وجهات حكومية

٣ استقرار العلاقات بين المنشأة والمستثمرين الخارجيين فيها ، حيث يشعر المستثمر بالأمان ويشعر المستثمر بالرضا عن منشأته

٤ الحفاظ على أصول المنشأة من خلال عقود قوية تضمن سلامة حيازة الأصل وعدم تعرضه للضياع أو السلب

قد يترتب على عدم التخطيط القانوني أزمات يصعب حلها مستقبلا ، كمن أسس منشأة فردية نظراً لبساطة اجرائتها ثم تفاجأ مع الزمن أن هذا الكيان القانوني غير مؤهل للتوسع أو الاندماج أو الاستحواذ ، ويجد نفسه أمام معضلة ليس لها حل سوى التخلي عن الكيان القانوني بعد سنوات طويلة من العمل عليه وهو ما قد يترتب عليه اسقاط تاريخ مضئ للمنشأة كان ينبغي التركيز عليه !

القطاع القانوني في الشركات كأي قطاع يحتاج لقدر وافر من التخطيط وإلا سيجد متخذ القرار نفسه دائما أمام معضلة الإدارة بالأزمات

٢-وضع هذه الإعتبارات القانونية محل التطبيق و متابعة سلامة التنفيذ ودقة النتائج

سوف يلي وضع الخطة دائما تنفيذها ، والحقيقة أن الخطة قد تكون رائعة و لكن قد يكون مستوى التنفيذ محدوداً فيترتب على ذلك أداء لا يتوافق مع توقعات الخطة التي كانت مرسومة ، كما لو تم تجاهل اجراءات الإجتماعات الدورية و إعتماد القوائم المالية وتقديم نسخة منها للهيئة ثم ثارت مشكلة محاسبية بين الشركاء سوف يكون أول حجر هدم في النظام القانوني للمنشأة عدم تمسكها بالإجراءات القانونية المخططة من خلال فريق عملنا سوف نكون مهتمين باستيفاء هذه الإجراءات المحددة قانوناً على الرغم من أنه قد تبدو قليلة التأثير وقتها و لكن بعد سنوات ، وعلى حين فجأة تظهر أهمية هذه الإجراءات التي اتخذت مسبقاً في ظل نظام قانوني يؤمن المنشأة لحظات التعدي عليها

٣-التعامل الفوري مع أي نتيجة قانونية غير منتظرة أثناء حياة المنشأة

كأي نظام قد تحدث أمور غير متوقعة ، سوف يكون :-

١ سرعة تدخلنا

٢ بالحل المبني على منهج علمي في إدارة الموقف

٣ واعتراف بمراكز القوى ، سوف يحمي المنشأة من تزايد تأثيرات الأزمة على المنشأة ويتيح لها فرصة الحل الهادئ

٤ – ميكنة الامتثال القانونية

خدمة ميكنة الأمتثال القانونى تتيح للمنشأة الوقوف على مدى صلاحية المستندات القانونية للشركة (بطاقة ضريبية .... سجل تجارى ... شهادات تسجيل .... الخ) ، ومراقبة تواريخ انتهاء صلاحية هذه المستندات وتوفير أداة للتنبية قبل انتهائها بفترة كافية .

خدمات تطوير وتشغيل برامج الحلول المتكاملة للأعمال

سوف نتفهم النشاط عن قرب و نتقارب من نقاط ضعفه حتى نخرج بدليل سياسات التشغيل و أنظمة الرقابة من رحم الأعمال اليومية بعيداً عن السياسات المثالية التي قد لا تكون مناسبة لكل المنشآت في كل المراحل العمرية ، ثم سنقوم بميكنة هذه السياسات من خلال برنامج مناسب للمنشأة ، ومتابعة سلامة التطبيق دوريا من خلال فريق المراجعة والتدقيق

سوف يقود هذا الإجراء المنشآة كليا إلى التحول الرقمي أو تعزيز التحول الرقمي

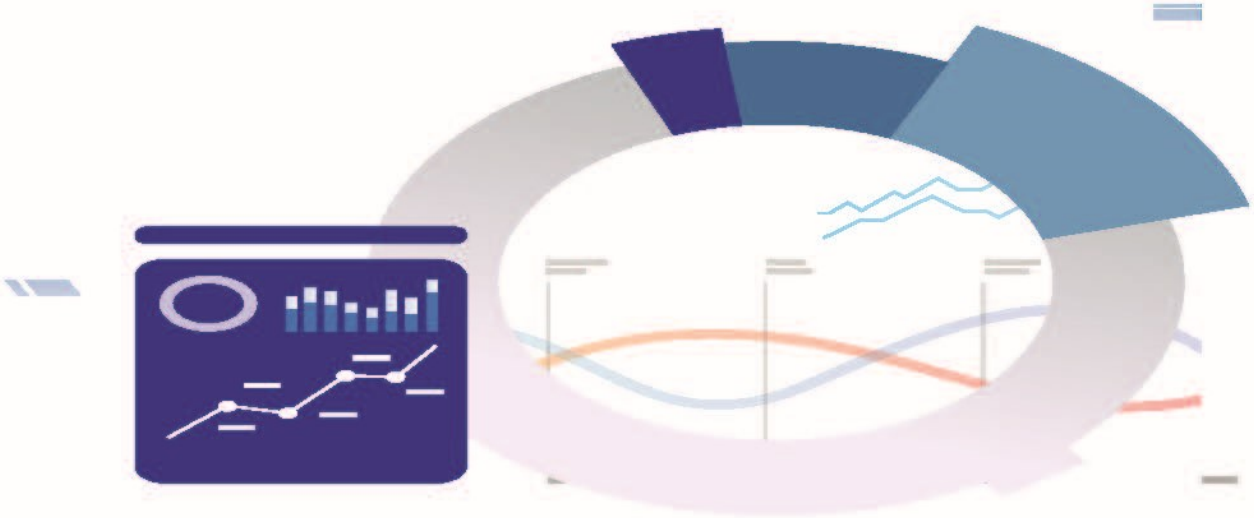

١- لماذا التحول الرقمي

توفير الجهد والوقت وانهاء الأخطاء البشرية الناتجة عن عدم ترابط الإدارات علي شبكة عمل واحدة وستتوقف ثقافة انفصال كل إدارة بذاتها عن المنشأة وغياب الهدف الموحد لكل الإدارات و تبدأ منشأتكم في جني أرباح مرتفعة على أثر ذلك :

توثيق التعاون بين الإدارات المختلفة من خلال هيكل تنظيمي موثق داخل النظام و دورة مستندية بصلاحيات مفعلة أيضا داخل النظام ولا يمكن إنفاذ أي أعمال إلا من خلال (الهيكل التنظيمي و دورة الأعمال المرسومة داخل النظام)

توحيد لغة الحوار

توحيد الهدف

التقارير الدقيقة التي تساعد على اتخاذ القرارات سواء في إدارات المبيعات والتسويق والتكاليف والمصاريف مما يجعل سرعه اتخاذ القرار بناءًا على معلومات سليمة وفي وقت سليم ومن أي مكان في جزء من الثانية على جهاز الجوال الخاص بك.

عدم شخصنة الأحداث والإجراءات فلن تكون المواجهات بين المدير وأفراد إدارته ، سوف تكون المواجهة دائما بين الشخص والنظام الجديد في بيئة عمل منظمة وصحية .

يساعد متخذو القرار على عدم الانشغال بالأعمال اليومية الروتينية و التركيز على متابعة الأعمال من خلال الشاشات ، و الإنشغال بدلا من ذلك في اتخاذ قرارات استراتيجية تعود على الأعمال بشكل عام بمزيد من الأرباح .

ما يمكن قياسه يمكن تطويره حيث تتمكن المنشأة من قياس كل شئ مهما كان صغيرا و من ثم تستطيع تطوير أعمالها

التحول الرقمي يقلل من إهدار الأصول للشركة من حيث القدرة الممنوحة من أنظمة التقارير المفصلة التي يتم إعدادها في أقل من دقيقة ناهيك عن الطريقه البدائية التي تستغرق ساعات وتسمح بالأخطاء.

ادخال نظام التوقيع الرقمي مما يسهل إتمام دورة العمل من بداية المشتريات حتي المنتج التام بدون الحاجة لإنتظار توقيع المستندات الورقية حيث لا يسمح النظام بوجود مجال للخطأ أو إهدار المال والموارد والوقت .

٢- ما المزايا التي يحققها تدخلنا في التحول الرقمي

قد يكون من السهل على الشركة اتخاذ قرار بالتحول الرقمي من خلال فريق العمل الخاص بها ، إلا أن الخبرة أثبتت أن الواقع لايؤيد ذلك لأسباب ومنها :-

١- التحول الرقمي هو أهم أسلوب لربط الكيان الاقتصادي بالعالم الخارجي حيث أن الرؤيا العالمية في النظم التجارية أن الجميع يعمل علي شبكة واحدة تتخذ فيها إجراءات التجارة والتبادل التجاري في وقت مناسب بالمقارنة بالأنظمة اليدوية والأنظمة القديمة ولو ظلت شركتكم الموقرة تتعامل بالنظم القديمة سوف تتولد فجوة كبيرة يكون نتاجها خساره الصفقات والركود وعدم القدره في التحكم في الأصول والحفاظ علي موارد الشركة.

٢- التحول الرقمي لا يعني نقل الإجراءات التي كانت تتم بشكل يدوي ليتم تسجيلها اليكترونيا دونما الاستفادة من هذه النقلة التكنولوجية في تبسيط الإجراءات و زيادة الرقابة ، إن عدم استيعاب فريق عملكم لذلك سوف يقود المنشأة لعدم الاستفادة من التحول في تطوير الأعمال و يقتصر على تطوير صورة المستندات ، أما جوهر العملية التجارية لن يتغير وبالتالي فإن أرباحكم لن تتاثر بذلك.

٣- عملية التحول الرقمي أقرب ما تكون لحالة حرب لابد وأن تتم من خلال فريق عمل قوي مؤهل للتغيير الاستراتيجي للكيان ويتم التغيير من خلال اطار زمني يتم تحديده حسب حجم الكيان والمعطيات الأخرى واحتياجات الشركة ، و بالتالي اسناد الأمر لأشخاص أتعابهم غير مرتبطة بهذا الإطار الزمني سوف يكون سبب كافي لكي يمتد هذا الإجراء لسنوات دونما ثمرة.

٤- إن عملية التحول الرقمي تتطلب أشخاص يمتهنون المحاسبة و إدارة الأعمال إذ إنهم الوحيدون الذين يدركون (بحكم عملهم) نهاية طريق التحول الرقمي ومتطلبات الأعمال وفق معايير المحاسبة و المراجعة العالمية.

٥- سوف يكون من الصعب على فريق العمل لديكم مناقشة المستويات الأعلى في الإدارة ، بينما نتمتع نحن كمستشارين بالقدرة على التواصل مع المستويات الإدارية العليا و اقناعها بما يتوجب فعله ، و نقل إعتراض المستوى الإداري الأقل حالة كونه للمستوى الإداري الأعلى.

٣- ما هي ميزة الخبرة الإستشارية المقدمة من طرفنا في أعمال التحول الرقمي

قد يكون من المعتاد ان تقوم شركة السوفت وير نفسها بتفعيل النظام الخاص بها ، إلا أن الخبرة أثبتت أن ذلك لا يؤتي ثماره فإن شركتنا :-

تهتم بتفصيل البرمجيات على احتياجات عميلنا الموقر وبما يناسب القدرة على تطويرها ، لتقديم أفضل الطرق لأداء الأعمال ، ليكون متوافق مع معايير المحاسبة و المراجعة المعمول بها في الدولة محل التطبيق و دول العالم ، ويعطينا القدرة أن يكون لنا دور جوهري دائما في دفع الأعمال نحو مقتضيات مهنة المحاسبة و المراجعة و البعد عن الآراء الشخصية وأساليب المعالجة غير المتعارف عليها ،والاستفادة من خبراتنا المحاسبية الممتزجة بكيفية تفعيل البرامج ، لذا فنحن دائما نبحث عن الإمتثال لما هو مسجل في الكتب كمهنة يستطيع كل من يمتهنها ان يقرأها بسهولة و دونما ارتباط بوجود أشخاص .

٤- أسرار النجاح و التميز في إدارتنا للتحول الرقمي في القطاعات التي قمنا بتحويلها رقميا :

ندير عملية التحول الرقمي بالمنهج العلمي التالي :

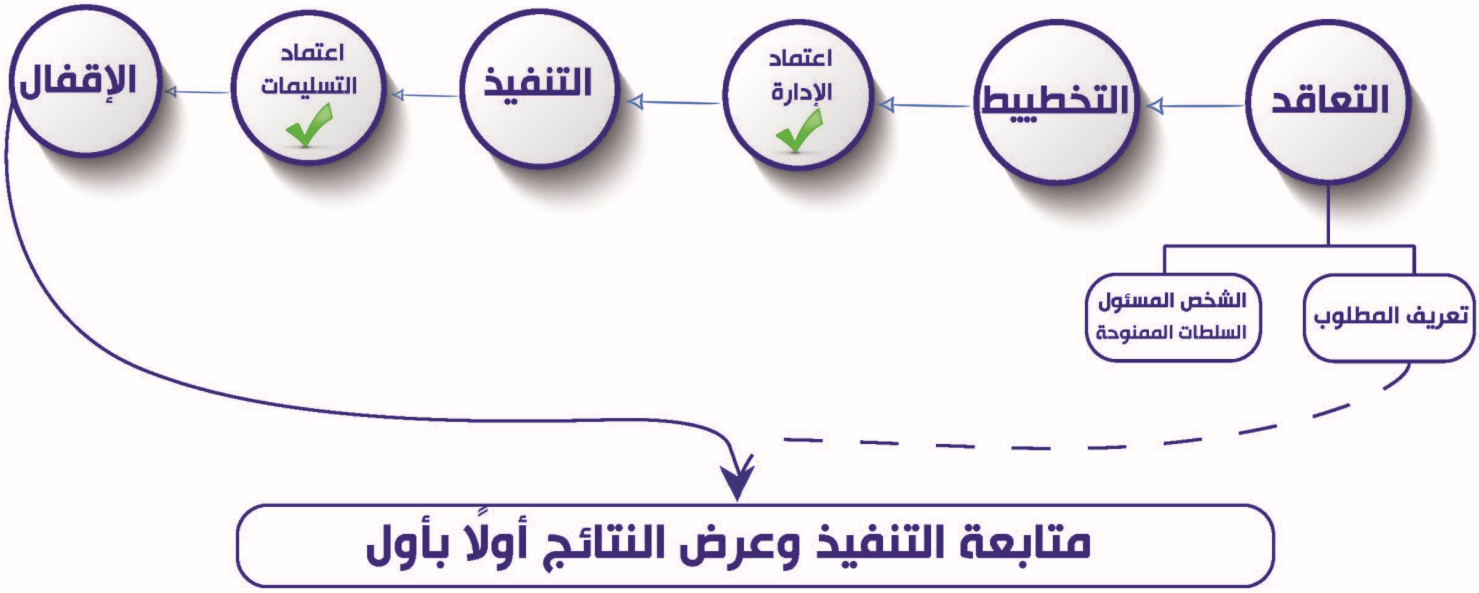

١- مرحلة التعاقد :

لا يمكن البدء في تنفيذ الأعمال دونما تعاقد مكتوب منصوص فيه على المنتج المنتظر تسليمه للشركة وكذلك الأشخاص المنتدبين من طرف الشركة كقادة لمشروع التحول الرقمي والقائد الأعلى لهم فضلًا عن التقارير التي سيتم تسليمها من وقت لأخر أثناء تنفيذ المشروع.

أشرف حجر

رئيس مجلس الإدارة

محاسب قانونى ومراجع شركات مساهمة خبرة تزيد عن ٢٣ سنه في مجال تفعيل النظم والمراجعة والضرائب لكثير من الشركات الناشئة والعديد من الشركات المتوسطة فى عدة دول عربية حيث يدير فرع الشركة في إمارة ابوظبى وسجل إنجازاته حافلا بكثير من قصص النجاح والمؤلفات المتخصصة.

- اشرف حجر حاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعه عين شمس عام ١٩٩٥
- حاصل على تسجيل الجهاز المركزي للمحاسبات تحت رقم ١٦٥٢ كمراجع حسابات معتمد
- حاصل على اعتماد هيئة الرقابة المالية كعضو مجلس ادارة معتمد اعتبارا من ديسمبر ٢٠١٣
- مسجل بهيئة الرقابة المالية سجل مراقبي حسابات الجمعيات ومنشآت التمويل تحت رقم ١
- مؤلف كتاب الجديد في قانون الضرائب المصرية ٩١ لسنة ٢٠٠٥
- و كتاب الجديد في قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١

مصطفى حسنى

شريك الضرائب الدولية

محاسب قانونى ومراجع خبرة تزيد عن ١٤ عام في أعمال الضرائب المحلية والدولية

عمل حسنى لفترة طويلة في إمارة دبى كوكيل ضريبي في إدارة العملية الضريبية لكثير من العملاء ذوي الجنسيات المتعددة داخل دولة الامارات.

حسنا حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام ٢٠٠٦ وحاصل على دبلومة دراسات عليا في المحاسبة والمراجعة كلية تجارة جامعة عين شمس عام ٢٠١٣ ، وحاصل على وكيل ضريبي بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٩.

وليد على

شريك فرع الامارات العربية المتحدة

شريك ومدير فرع أبوظبى بالامارات العربية المتحدة ... خبرة ١٣ سنوات فى أعمال امساك الحسابات العامة والمراجعة وأعمال الضرائب للعديد من القطاعات على رأسها قطاع الصيدليات وقطاع المنشآت التعليمية وقطاع الدعاية والإعلان - ساهم فى تطوير موديول لميكنة الموازنات التقديرية للشركات .

وليد على ... يعتبر من أوائل المحاسبين المصريين الذين عملوا فى إمارة دبى منذ بداية تطبيق الأنظمة والقوانين الضريبية المستجده على منطقة الخليج فى بداية ٢٠١٨

وليد علي ... حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس ٢٠١٣

EXPERT CPA
Tax Consulting
CN-2672150

Customer reference

EXPERT CPA

أكسبرت سي بي إيه الاستشارات الضريبية

المركز الرئيسي (القاهرة - مصر)

٩٠ شارع المرغنى - مصر الجديدة - القاهرة

٠٢٢٦٩٠٩٩٦٨ - ٠٢٦٩٠٩٩٦١ - ٠٢٢٦٩٠٩٩٦٢

info@ecpa-eg.com

مكتب أبو ظبي (أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة)

مكتب رقم ١١٠٤ , ٤ شارع العرشان الحصن الخالدية بناية بنك ابو ظبي الاول, أبو ظبي

+971501242584 – +971502242290

moustafa@ecpa-eg.com